تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧

(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧). ٣٢٩ ص.

عز الدين اللواج

كاتب وباحث ليبي.

في العاصمة المصرية «القاهرة» صدر أخيراً **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٧**، وهو تقرير سنوي يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام، ويحتوي على رصد تحليلي دقيق ورصين لمجمل التفاعلات الاقتصادية التي سبقت عام صدور التقرير. ومن خلال نسخة هذا العام ٢٠٠٧ يلاحظ أن التقرير الذي يواصل صدوره بانتظام منذ عام ٢٠٠٠، احتوى على رؤى واستخلاصات علمية عدة تضمنتها ٣٢٩ صفحة صدرت في كتاب من الحجم الكبير، وتمّ توزيع مضمون صفحاته على ثلاثة أبواب رئيسيّة. وقد دشنها الدكتور أحمد السيد النجار، رئيس هيئة تحرير التقرير بمقدمة تمهيدية، أُردفت في ما بعد برؤية اقتصادية لمحافظ البنك المركزي الأسبق في مصر، علي نجم الذي تناول، من خلال ورقته المقتضبة، أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي المصري في خضم جدليتي العولمة والخصخصة. ومن خلال المقدمة والرؤية المشار إليهما آنفاً، ينطلق التقرير ليرصد أهم تجليات الحراك الاقتصادي العالمي والعربي خلال العام المنصرم ٢٠٠٦، وقد تمثلت أهم محطات ذلك الرصد في المحاور والوقفات القرائية التالية:

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦

واصل الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ دورة نموه القوي التي كانت قد بدأت مؤشراتها تتحقق على أرض الواقع منذ عام ٢٠٠٤، فبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي نحو ٥,١ في المئة، وهو ثاني أعلى معدل للنمو الاقتصادي العالمي خلال الأعوام الثلاثين الماضية، كما واصلت الدول المصدرة للنفط تحقيق معدلات نموها المرتفعة وحافظت على مستويات جيدة خلال عام ٢٠٠٦. في حين تمكنت دول شرق أوروبا التي التحقت مؤخراً بالاتحاد الأوروبي من تحقيق نمو معتدل كما إن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة قد تحسن إجمالاً في عام ٢٠٠٦ وذلك بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان بالترتيب إلى ٣,٤ في المئة، ٢,٤ في المئة و٢,٧ في المئة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٣,٢ في المئة،

١,٣ في المئة و٢,٦ في المئة للدول المذكورة بالترتيب عام ٢٠٠٥.

وتشير التوقعات إلى أن معدل نمو الناتج العالمي سوف يبلغ ٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٧، وهو مستوى مرتفع أيضاً، وسوف تستمر الصين ومعها الدول الناهضة في آسيا كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، بينما سيتراجع النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول المصدرة للنفط، في ضوء التوقعات بتراجع أسعار النفط عن المستويات التي حققتها عام ٢٠٠٦. ص ٣١.

وفي سياق تناوله لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ انطوى التقرير على المؤشرات والحقائق التالية:

١ ـ استمرار الاقتصاد الهندي في انطلاقته القوية وتمكنه من استيعاب التأثير السلبي لأسعار النفط حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٨,٣ في المئة عام ٢٠٠٦.

٢ ـ استمرار العجز الهائل في الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري ووصوله لمستويات خطيرة لا يمكن تغطيتها إلا عبر وضعية الدولار كعملة احتياط دولية.

٣ ـ تمكن الاتحاد الأوروبي من توسيع نطاق السوق المفتوح أمام المنتجين الأوروبيين، الأمر الذي عزز حوافز الاستثمار وبالتالي تعظيم الجهاز الإنتاجي في دول الاتّحاد.

٤ ـ من المتوقع تراجع النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان خلال هذا العام ٢٠٠٧. وذلك لأسباب عدة، منها تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة في تلك البلدان التي أقدمت على تلك الزيادة من أجل وقف زيادة معدل التضخم وتشجيع الادخار.

٥ ـ شهد عام ٢٠٠٦ زيادة ضئيلة في معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم) في الدول الصناعية حيث بلغ ذلك المعدل نحو ٢,١ في المئة، أما بالنسبة لمعدل التضخم في الدول النامية فقد تراجع بشكل طفيف ليبلغ ٥,٢ في المئة مقارنة بـ ٥,٣ في المئة في عام ٢٠٠٥، وقد حدث ذلك التراجع في دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والصين، فيما زاد في دول آسيا الناهضة وفي دول شرق ووسط أوروبا وأفريقيا.

٦ ـ ارتفعت التجارة السلعية الدولية خلال عام ٢٠٠٦ ووصلت إلى نحو ١١٧٢١ مليار دولار، وذلك بزيادة نسبتها ١٥,١ في المئة عن عام ٢٠٠٥، ويلاحظ بهذا الصدد ارتفاع قيمة التجارة الدولية في الخدمات إلى ٣٧٤٣ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٩,٨ في المئة عن عام ٢٠٠٥. كذلك فإن أسعار السلع الغذائية مُقدرة بالدولار في نهاية عام ٢٠٠٦ كانت أعلى من مستواها في بدايته بنسبة ٤٠ في المئة. وسجلت أسعار المعادن ارتفاعاً بنسبة ٥٥ في المئة في الفترة نفسها، بينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة ١٩,٣ في المئة، وارتفعت أسعار السلع الزراعية بنسبة ٣,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠٠٦. ورغم أن تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسيّة في عام ٢٠٠٦ قد ساهم في زيادة أسعار السلع عند تقديرها بالدولار محولة من العملات الأخرى، فإن ذلك الأمر يسري على جميع

السلع، ويظل تباين نسب التغير في الأسعار معبراً عن التفاوت في حركة أسعار كلّ مجموعة سلعية عن المجموعات الأخرى. كذلك يلاحظ أن الدول المصدرة للسلع الزراعية غير الغذائية تعرضت خلال عام ٢٠٠٦ لقهر حقيقي حيث لم ترتفع أسعارها حتّى نهاية عام ٢٠٠٦ سوى بنسبة ٣,٦ في المئة.

٧ ـ في ما يخص حركة الاستثمارات الدولية المباشرة لوحظ استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو ١٢٣٠ مليار دولار، وحصلت الدول الصناعية المتقدمة على ٦٥ في المئة منها. كذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٦ لتصبح أكبر دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت قيمة التدفقات الداخلة إليها نحو ١٧٧,٣ مليار دولار، أما الدول النامية فقد حصلت في عام ٢٠٠٦ على استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمتها ٣٦٧,٧ مليار دولار وهو مستوى قياسي لم تبلغه تلك الدول من قبل.

ثانياً: فشل المحافظين الجدد في أمريكا ونجاح شافيز في فنزويلا

ضمن تتبعه لتداعيات السياسات الاقتصادية السيئة التي يتبناها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظ التقرير أن تلك السياسات الاقتصادية اليمينية وما رافقها من تخفيضات كبيرة للضرائب المفروضة على الأثرياء أدت إلى إفقار أعداد كبيرة من المواطنين الأمريكيين، كما إنَّ تكاليف احتلال العراق التي أسهمت في تأزم الاقتصاد الأمريكي لو تمّ توجيهها توجيهاً مجدياً فإنها كانت تكفي لانقاذ أفقر ٣٠ مليون أمريكي من الفقر، ولكان نصيب كلّ واحد منهم عشرة آلاف دولار فوق متوسط نصيبه من الدخل الذي يبلغ نحو ٧٨٠٠ دولار.

كذلك كان بالإمكان توظيف تلك التكاليف من أجل سداد ثلاثة أرباع ديون الدول الفقيرة ومنخفضة الدخل. كما كان بالإمكان استخدامها لتمويل بناء وتطوير اقتصادات المنطقة العربية التي استنزفتها الحروب الإسرائيلية والأمريكية.

ويشير التقرير إبان تناوله لتداعيات السياسات الاقتصادية الفاشلة التي يتبناها المحافظون الجدد في أمريكا إلى أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي بلغ مستوى رهيباً، حيث سجل نحو ٨٥ مليار دولار في الشهور الاثني عشر المنتهية في أغسطس ٢٠٠٦، وبلغ العجز في ميزان الحساب الجاري في العام المنتهي في نوفمبر ٢٠٠٦، نحو ٨٣٧,٢ مليار دولار، وهي مستويات من العجز يمكن أن تهدم الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وتؤدي إلى انهيار عملتها وانفجار التضخم فيها على نحو جامح، لكن الوضع الخاص للدولار كعملة احتياط دولية، تتم تسوية القسم الأكبر من المعاملات الدولية بها، هو الذي يحمي الاقتصاد الأمريكي، وهذه الحماية يمكن أن تفقد فعاليتها تدريجياً مع تطور دور العملات الرئيسيّة الأخرى في سلة الاحتياطات الدولية من العملات في مختلف دول العالم، وربما تأتي الضربة الكبرى في هذا المجال من العملاق الصيني الصاعد للمنافسة على عرش الاقتصاد العالمي، عندما تتمكن بكين من تحرير عملتها بصورة كاملة تتيح استخدامها في تسوية المعاملات الدولية (ص ٤٠).

ومن محطة الكوارث الاقتصادية للمحافظين الجدد، ينتقل التقرير إلى محطة الاقتصاد الفنزويلي، ليتناول أهم المؤشرات المعبرة عن أدائه، وذلك من خلال دراستين تحليليتين تضمنتا العديد من المؤشرات والحقائق، حيث لاحظ التقرير في هذا الصدد أنّه منذ تسلم شافيز الحكم في عام ١٩٩٩ والناتج المحلي لفنزويلا في تزايد مطرد، كما إنَّ متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج ارتفع من ٣٦٨٠ دولاراً في عام ١٩٩٩م إلى ٦٣٥٩ دولاراً في عام ٢٠٠٦.

كذلك على الرغم من الكارثة الاقتصادية التي تعرضت لها فنزويلا عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بسبب المحاولة الانقلابية والإضرابات التي شلت قطاع النفط في فنزويلا التي تعد من أبرز صقور الأوبك، فإن الاقتصاد الفنزويلي عاد للصعود بقوة بعد إحباط الانقلاب واستسلام الولايات المتحدة والقوى المرتبطة بها لوجود شافيز في الحكم. ويلاحظ التقرير أثناء رصده لمؤشرات أداء الاقتصاد الفنزويلي إبان حكم شافيز أن التضخم الذي كان معضلة كبيرة تراجع تدريجياً عام ٢٠٠٦ وبلغ ١٢,١ في المئة، كما إنَّ معدل البطالة انخفض إلى نسبة ١٢,٢ في المئة عام ٢٠٠٥، في حين ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في بورصة كاراكاس (مقدرة بالعملة المحلية وهي البوليفار) في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى نسبة ١٢٧,٧ في المئة وذلك مقارنة بمستواه في بداية العام، «ويمكن القول إجمالاً إنّه على الرغم من الاضطرابات التي واجهها شافيز المستهدف بصورة جلية من واشنطن والقوى المرتبطة بها من بارونات فنزويلا، فإن الأداء الاقتصادي لبلاده كان معقولاً، واتجه للتحسن بقوة بعد إنهاء الاضطرابات وارتفاع أسعار النفط، مما ساعده على تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد ومستويات معيشة المواطنين وبالذات الفقراء. وسيظل التحدي الكبير أمام شافيز في فترة رئاسته الجديدة هو الاستمرار في تحسين توزيع الدخل في بلد ما زال يعاني، برغم يسارية شافيز من سوء توزيع الدخل الموروث من عهود سابقة، وهذا التحسين يرتبط بنظم الرواتب والتحولات الاجتماعية ودعم الخدمات العامة والسلع الأساسية وتنمية الاقتصاد عموماً من خلال معدلات استثمار مرتفعة» (ص ٤٩).

ثالثاً: خطورة محاصرة إيران اقتصادياً والدروس المستفادة من الخبرة النووية الكورية

بعد أن يتناول التقرير جملة من القضايا المتعلّقة بالعلاقات الصينية السودانية والمواقف الاقتصادية لبعض الحركات الإسلامية، ينتقل التقرير ليتناول عبر براح تحليلي وارف الأبعاد والمضامين مسألة الاقتصاد العالمي، وتحديات مشكلة الملف النووي الإيراني، حيث شكك معدوه في إمكانية أن تتمكن دول العالم من تحمل التداعيات المترتبة على صدور أي قرار دولي، يفرض حظراً اقتصادياً شاملاً على إيران، نظراً لأن ذلك لن يكون سهلاً ما لم تتمكن بلدان نفطية أخرى من زيادة حجم إنتاجها وصادراتها، بما يعادل الصادرات النفطية الإيرانية، فمن الصعب على الاقتصاد العالمي «الاستغناء عن الصادرات النفطية الإيرانية في ظلّ الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة، والتي وصلت إلى ٦١ دولاراً للبرميل من سلة خامات أوبك في المتوسط عام ٢٠٠٦.

والحقيقة أن الاقتصاد العالمي لا يحتمل أي أزمات كبيرة تشعل أسعار النفط مجدداً، في ظلّ استمرار العوامل المسببة لهذا الارتفاع والتي تتركز في زيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي وما يترتب عليه من نمو سريع نسبياً في الطلب على النفط، وتعطيل المقاومة الوطنية العراقية لقسم مهم من صادرات النفط العراقية، والتوترات الأمنية والعرقية والسياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط، ما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها ويؤدي إلى ارتفاع أسعاره، والدور الذي تقوم به شركات النفط من أجل إبقاء أسعار الخام مرتفعة لتحقيق أرباح استثنائية خاصة بالنسبة للشركات التي تملك احتياطات نفطية كبيرة من خلال اتفاقيات التنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج التي تبرمها مع العديد من الدول النامية المنتجة للنفط. ويضاف إلى هذه العوامل ما يستجد من ظروف طبيعية تعطل قسماً من الإنتاج العالمي للنفط. ولذلك فإن نجاح أي حظر نفطي موجه ضدّ إيران، يتوقف على قدرة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وعلى رأسها السعودية، على زيادة طاقتها الإنتاجية بصورة تعوض خروج إيران من السوق النفطية العالمية» (ص ٩١).

كذلك وفي خضم تناوله للتفاعلات الاقتصادية المترتبة على الملف النووي لكوريا الشمالية، أكد التقرير ضرورة امتلاك مصر والدول العربية الرغبة في التسلح النووي. فبناء على دراسة الملف النووي لكوريا الشمالية يتضح أنه (لا يكفي أن تكون مصر على حقّ في المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية الإسرائيلية، إذ يجب أن يكون لدى مصر والدول الأخرى المطالبة بهذا الإخلاء، برامجها النووية السلمية وقدراتها على السير في اتجاه التسلح النووي إذا لم تتراجع الدول التي تملك أسلحة نووية مثل إسرائيل عن امتلاك هذه الأسلحة وإذا لم توقف الدول الساعية بصورة حثيثة لامتلاك الأسلحة النووية مثل إيران عن هذا السعي الذي يمكن أن يشعل سباق التسلح فوق التقليدي في المنطقة) (ص ١٢٢).

رابعاً: تحديات تواجه الاقتصادات العربية

اختزل تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية التحديات التي واجهت الاقتصادات العربية خلال عام ٢٠٠٦ في تسعة تحديات:

١ ـ محدودية الناتج المحلي ونصيب الفرد منه وتبعية نموه لأسعار النفط.

٢ ـ تخلف هياكل الاقتصادات العربية وعدم تطورها.

٣ ـ تذبذب الادخار وتدني الاستثمار.

٤ ـ البطالة.

٥ ـ ضعف التكامل العربي وضغط الخارج.

٦ ـ تحدي الموارد المائية ومدى كفايتها لمتطلبات الحياة والتطور.

٧ ـ التخلف العلمي والتكنولوجي.

٨ ـ الديون الخارجية للدول العربية.

٩ ـ نزيف الأموال العربية إلى الخارج وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي سياق تحليله للتحديات الآنفة

الذكر، قدم التقرير جملة من المعطيات والمؤثرات أبرزها. ما يلي:

أ ـ «من المؤكّد أن حركة أسعار النفط وإيرادات البلدان العربية من القطاع النفطي سوف تظل عاملاً حاسماً في تحديد قيمة الناتج ومعدلات نموه في البلدان العربية إلى أن تستخدم هذه البلدان عوائد تصدير النفط في تمويل بناء اقتصادات صناعية وزراعية وخدمية قادرة على التطور الذاتي في البلدان العربية، بدلاً من إخراج الأموال إلى الخارج أو استخدامها في المضاربة على الأراضي والعقارات والأسهم ما يوجد اقتصادات **بالونية** مهددة بالانفجار والتدهور» (ص ١٢٩).

ب ـ «تعد المنطقة العربية الأكثر معاناة في العالم من ارتفاع معدلات البطالة، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها حوالى ١٥ مليون عاطل عن العمل، ويعد ارتفاع معدل البطالة في البلدان العربية تجسيداً لضعف معدل الاستثمار في هذه البلدان وذلك انطلاقاً من أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة في أي اقتصاد، كما يعبر ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية، عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال إتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي. وتلجأ بعض الحكومات العربية إلى إلقاء المسؤولية عن ضعف أدائها الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة فيها، عن معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوي عليه من زيادة في قوة العمل، برغم أن الزيادة في قوة العمل في البلدان العربية باستثناء دول الخليج وليبيا، تعد معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة في البلدان التي تدخل نفس الفئة الداخلية التي تقع فيها هذه البلدان.

وبدلاً من أن تنظر هذه البلدان العربية إلى عنصر العمل كعنصر إنتاجي مهم يمكن توظيفه بشكل فعال في إنتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلي من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فإنها تبرر فشلها في تحقيق ذلك بحجة ارتفاع معدلات النمو السكانية، تلك المعدلات التي تتراجع تلقائياً بالتوازي مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، كما حدث في البلدان الصناعية» (ص ١٣٤).

ج ـ «تعاني الدول العربية تخلفاً علمياً وتقنياً بالغ الخطورة، وهو التخلف الذي تتعاظم أسبابه في ظلّ تراجع القيمة الاجتماعية للعلم في بيئة اجتماعية يتزايد فيها نفوذ الاتجاهات العينية غير العلمية، وأيضاً في ظلّ الفجوة الكبيرة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج، ما يحول بين المؤسسات البحثية وتحويل إنجازاتها العلمية إلى قوة تقنية فعالة ومنتجة. في الواقع، وبالرغم من الإقرار العام، في أوساط النخبة الثقافية والسياسية في البلدان العربية، بالأهمية الحاسمة للبحث والتطوير العلميين في تحقيق التقدّم العلمي والتقني والاقتصادي، وفي رفع القدرة التنافسية لأي اقتصاد من خلال تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، إلا أن السلوك العملي في الدول العربية يتعامل مع البحث والتطوير العلميين باعتبارهما ترفاً ونشاطاً هامشياً يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية

وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية.

وتنفق الدول العربية إجمالاً أقل من ٠,٢ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو ٢,٣٦ في المئة على الصعيد العالمي خلال الفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢، ونحو ٥,١ في المئة في إسرائيل نفسها، أي أن إسرائيل تنفق على البحث والتطوير العلميين أكثر مما تنفقه الدول العربية مجتمعه برغم أن عدد سكان إسرائيل يبلغ نحو ٢ في المئة فقط بالمقارنة مع عدد سكان الوطن العربي، كما إنَّ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يقل عن واحد على ثمانية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إذا تمّ احتساب كليهما بناء على أسعار الصرف السائدة، ويقل عن عشر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إذا تمّ احتساب كليهما بناء على تعادل القوى الشرائية مع الدولار» (ص ١٣٨).

د ـ تكمن أهمية أسباب ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية في جملة من العراقيل والعقبات الكؤود وأبرزها ما يلي:

(١) انغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة في بعض الدول العربية وذلك بصورة لا تشجع على قدوم الاستثمارات الأجنبية.

(٢) انغلاق بعض الأسواق العربية أمام الاستثمارات الأجنبية وبالأخص تلك الموجودة في البلدان النفطية الكبيرة.

(٣) عدم توفر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكيةالفكرية.

(٤) وجود معوقات بيروقراطية واستفحال أمر الفساد الكبير والصغير في المنطقةالعربية.

(٥) غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية.

خامساً: اقتصادات الخليج وسؤال الطفرة النفطية الثالثة

نظراً لأهمية المركز النفطي الخليجي على الصعيدين العربي والدولي، خصص التقرير محوراً كاملاً لمناقشة وضعية اقتصادات الخليج في ظلّ الطفرة النفطية الثالثة وذلك باعتبار أن دول الخليج شهدت طفرة نفطية أولى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وطفرة نفطية ثانية بعد الثورة الإيرانية وأثناء السنوات الأربع الأولى من الحرب العراقية الإيرانية، ويرى معدو التقرير أن الطفرتين الأوليتين تميزتا بتسرب فوائضهما النفطية إلى الغرب وعلى رأسه أمريكا، وذلك في صورة ودائع مصرفية واستثمارات في الأسهم والسندات الأمريكية والأوروبية وشراء للعقارات الفاخرة، وكل ما له علاقة بالتبذير والترف. «كما توجه قسم منها للمضاربة على الذهب فاشتعلت أسعاره بلا مبرر حقيقي، ثمّ انهارت تلك الأسعار وفقدت المدخرات العربية جزءاً مهماً من قيمتها بسبب سوء إداراتها، كما توجه قسم منها إلى أسواق الأسهم العربية بحيث أصبحت هناك جبال من الأموال تتداول أصولاً عينية محدودة في ظلّ ضعف معدلات الاستثمار الحقيقية، ما أدى إلى صعود الأسعار بشكل بالوني ثمّ انفجارها بعد ذلك مخلفة أزمات رهيبة لعل أشهرها أزمة انهيار سوق الأسهم الكويتية (أزمة سوق المناخ)» (ص ١٥٣).

وبعد أن يلاحظ التقرير أن سلوك الدول الخليجية المصدرة للنفط ومستثمريه، لم يختلف كثيراً في الطفرة النفطية الراهنة عن التمظهر السلوكي الذي تمّ اعتماده في الطفرتين السابقتين، يُعرج التقرير وبشكل تحليلي مُسهب على قضايا ومسائل اقتصادية عدة، من بينها ما يتعلق بالاتجاهات العامة التي حكمت توظيف أموال الطفرتين السابقتين في منطقة الخليج، وكيف أنها لا تختلف كثيراً عن الاتجاهات التي تحكم الطفرة النفطية الراهنة. فوفق تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧ فإن معدلات الاستثمار لا تزال متدنية ولا يمكنها أن تشكل رافداً لدورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي. «وهناك خلل واضح بين معدلات الادخار العالية في غالبية البلدان الخليجية في أوقات ارتفاع أسعار النفط، ومعدلات الاستثمار الحقيقية في تلك البلدان. ويعود جانب مهم من هذا الخلل إلى تسرب جانب كبير من مدخرات تلك البلدان إلى الخارج سواء في صورة استثمارات مباشرة أو في الاقتصاد الرمزي في أسواق رأس المال وأسواق العملات. وفضلاً عن هذه العوامل فإن التكوين التاريخي للنخب المالية في البلدان الخليجية، لا يتضمن من يمكن تسميتهم بآباء الصناعة أو برواد الاستصلاح والاستزراع، أو برواد الخدمات والاقتصاد الجديد، إلا على نحو استثنائي ونادر لا يسمح برفع معدلات تكوين رأس المال، ولا يسمح بتحقيق معدلات نمو معتدلة أو مرتفعة بصورة مستقلة عن حركة أسعار النفط» (ص ١٦٤).

بالإضافة إلى متغير تدني معدلات الاستثمار في منطقة الخليج، يناقش التقرير متغيرات أخرى تتعلق بخطورة الاستمرار في المضاربة على الذهب، وكذلك الأموال الهائمة في البورصات ونزيف الأموال الخليجية إلى الخارج مشيراً في خاتمته إلى أن الدول الخليجية مطالبة بأن تعمل بشكل دؤوب على صياغة علاقة جديدة مع الدول المستوردة، وذلك بحيث تتمكن من تخطيط حركة أسعار النفط بشكل لا ينطوي على التذبذبات التي تحدث في سوق النفط دائماً. فالملاحظ أنّه على مدى الأعوام الثلاثين الماضية (كانت الحوارات والمفاوضات بين مصدري النفط ومستورديه تعكس مستوى مروعاً من الانتهازية من قبل كبار المستوردين في الغرب، حيث يهتمون بهذه الحوارات عندما ترتفع أسعار النفط، على أمل أن تؤدي إلى قيام الدول المصدرة بكبح الأسعار. أما عندما تنهار الأسعار وتهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول المعتمدة على تصدير النفط، فإن الدول المستوردة الكبرى لا تلقي بالاً لذلك) (ص ١٦٨).

سادساً: نظرة في منظومة الاقتصاد الفلسطيني

في محوره المتعلق بالاقتصاد الفلسطيني أكد تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧ أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ تدهوراً وتراجعاً في كِلّ مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها الإجراءات التعسفية التي تتخذها دوائر الكيان الصهيوني العنصري ضده، وبالأخص ما يتعلق منها بسياسات الإغلاق والحصار ومصادرة وتجريف الأراضي وبناء الجدار العازل والاجتياحات العسكرية المتكررة وتصعيد وتيرة العدوان والممارسات الأخرى المخالفة للقانون الدولي. ولاحظ

التقرير أن ثمة مؤشرات اقتصادية عدة تعزز من فرضية تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الست الأخيرة، وأن أهم تلك المؤشرات يتمثل في التالي:

١ ـ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧ من ١٤٩٥,٧ دولار/ فرد عام ١٩٩٩ إلى ١١٦٥ دولاراً/ فرد عام ٢٠٠٥. وبالمثل تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي من ١٧٦٧,٩ دولار/ فرد إلى ١٢٩٩ دولاراً/ فرد للعامين على التوالي.

٢ ـ ارتفاع معدل البطالة من ٨٠ ألف عاطل عن العمل في عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠ ألف عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٥، وذلك طبقاً لتعريف منظمة العمل الدولية للبطالة الذي لا يأخذ في الحسبان أعداد العاطلين عن العمل بسبب اليأس والإحباط من إيجاد العمل، ويؤكّد التقرير أنه إذا ما أخذنا تلك الأعداد بالاعتبار فإن عدد العاطلين عن العمل سيزداد إلى نحو ٢٥٥ ألف عاطل عن العمل.

٣ ـ تراجع المساهمة الإجمالية لقطاعي الزراعة والصناعة وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى ٢٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥.

٤ ـ انخفاض إجمالي قيمة الصادرات وارتفاع الدين العام إلى ١,٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

كذلك أكد التقرير أن عام ٢٠٠٦ كان الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني فلقد جاء عام ٢٠٠٦ (حاملاً تدهوراً غير مسبوق، وصل إلى حد الأزمة الإنسانية جراء الحصار المالي الدولي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وذلك منذ تسلم حكومة حركة حماس مهامها في آذار/ مارس ٢٠٠٦، إثر فوز الحركة بالأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي التي جرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، حيث تعرض تحويل الأموال للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة ماليتها لحظر كامل، قادته الولايات المتحدة، وبالتوازي امتنعت إسرائيل عن تحويل أموال العائدات الجمركية المستحقة السداد للسلطة الفلسطينية التي تمثل وحدها ٨٠ في المئة من الإيرادات الجارية للموازنة الفلسطينية والتي بلغت قيمتها عام ٢٠٠٥ نحو ٧٤٠ مليون دولار) (ص ١٧٤).

سابعاً: تقييم المساعدات العربية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني

في مستهل تقييمه للمساعدات العربية المُقدمة إلى الشعب الفلسطيني ينبه التقرير إلى خطورة الانحراف المصاحب لتوجهات الإنفاق في كلّ من صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس. فعلى سبيل المثال يشير التقرير إلى أن صندوق الأقصى (اعتمد مجالات للإنفاق بقيمة ٥٨٣,٧٤٢,٠٠٠ دولار أمريكي تمثل ٧٣ في المئة من إجمالي رأس المال المخطط للاكتتاب (٨٠٠ مليون دولار) وتمثل ٦١,٤ في المئة من إجمالي المبالغ المتوجب إتاحتها عند إضافة الدعم الإضافي المخصص لمشاريع التنمية (١٥٠ مليون دولار)، وبلغ إنفاقه الفعلي ٤٩١,٣١٠,٠٠٠ دولار أمريكي ما يمثل ٦١,٤ في المئة من إجمالي رأس المال المخطط و٥١,٧ في المئة من الموارد المتوجب إتاحتها (٩٥٠ مليون دولار). وتوضح مجالات الإنفاق توجه ٨٢,٤ في المئة لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية ٣,٦ في المئة لقطاع التعليم، ٥,١ في المئة لقطاع الصحة. أما حصة القطاعات الاقتصادية، ذات الأولوية

بالنسبة للحالة الفلسطينية، فكانت بالغة المحدودية، فلم يزد نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والبنية التحتية على ٢ في المئة، ٠,٦ في المئة، ٣,٦ في المئة، ٦,٧٥ في المئة و٤,٧ في المئة، لِكُلّ منها على التوالي» (ص ١٧٨).

وعلى الرغم من أن تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧ يؤكّد أن استنزاف معظم المساعدات العربية الرسمية في دعم الميزانية الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية أمر لا يخلو من الإيجابيات، فإنه في نفس الوقت يؤكّد أن تجربة المساعدات العربية للاقتصاد الفلسطيني توضح بشكل جلي ومباشر أنه لا يوجد أي توجه استراتيجي عربي للتعامل مع المتغيرات السريعة والمصيرية التي تعصف بالساحة الفلسطينية، الأمر الذي أسهم في إهدار المردود الاقتصادي المتوقع من تلك المساعدات. كذلك «رسخت تلك التجربة قاعدة أن النيات الحسنة ـ إن صحّ وجودها ـ لا يكترث بها كثيراً في مقام مصيري مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن المنطق البراغماتي سيكون محل اعتداد كبير في مثل هذا المقام، والذي يؤكّد لنا أن الوضع الذي تكون فيه محصلة الجهود المبذولة مساوية للصفر يتعادل مع الوضع الذي لم تبذل فيه جهود قط!» (ص ١٩١).

على كلّ حال من بين الإحصائيات التي يرصدها التقرير حول المساعدات العربية للشعب الفلسطيني، تأتي الأرقام والإحصائيات التالية:

١ ـ بلغ إجمالي قيمة المساعدات العربية المُقدمة إلى الشعب الفلسطيني وسلطته واقتصاده ومؤسساته خلال الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ نحو ٤٠ مليار دولار.

٢ ـ مثلت المساعدات المُقدمة من الأطر الشعبية والأهلية وغير الرسمية العربية نحو ٥٠ في المئة من إجمالي المساعدات العربية.

٣ ـ بلغت قيمة المساعدات العربية الرسمية نحو ٢٠١٠,٥ مليون دولار، تشمل ٧٦٠ مليون دولار لدعم الموازنة الفلسطينية، ٣١٣ مليون دولار من الصناديق والمؤسسات المالية العربية، وهو ما مثل نحو ٥٠ في المئة من إجمالي المساعدات العربية.

٤ ـ بلغت نسبة سداد الدول العربية للالتزامات التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية والبالغة ٣٧٩٠ مليون دولار، نحو ٤٤,٨ في المئة فقط، ما يؤكّد على فشل النظام الرسمي العربي في الوفاء باستحقاقات سبق أن أقرها هو على نفسه.

ثامناً: الصراع المائي مستمر

في الوقت الذي لم يتطرق فيه التقرير للوضع المائي في منطقة المغرب العربي، نبه تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧ إلى خطورة الوضع المائي في دول أحواض النيل مؤكّداً أن عملية اقتسام المياه المشتركة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والأردن ولبنان وسوريا ارتكزت على معايير الإرهاب والقوة وفرض الأمر الواقع، الأمر الذي ينذر بارتفاع مطرد في معدل الخلافات الدائرة حول اقتسام المياه، خصوصاً وإن معدلات النمو السكاني في فلسطين والأردن تعزز ذلك، وتؤكد ماهيتها الكمية والكيفية، على أنّه لم يعد هناك مفرّ من اتخاذ تدابير فاعلة وحكيمة تجاه مسألة النهب الإسرائيلي

لموارد المياه السورية والأردنية واللبنانية والفلسطينية.

وبعد أن ينتهي التقرير من تناول أزمة المياه في المنطقة العربية، يختتم معدو التقرير تقريرهم بالتطرق، عبر أوراق تحليلية وعلمية، إلى جملة من المسائل والقضايا المرتبطة بالاقتصاد المصري وفي مقدمتها ما يتعلق بمدى الاستفادة التي يمكن أن تجنيها مصر من اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية، وكذلك ما إذا كان قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يكفي لحماية المستهلك المصري. وناقشت تلك الأوراق أيضاً، قضايا ومسائل عدة تتعلق بالوضع في القناة والسد العالي، فعلى سبيل الذكر لا الحصر يرى التقرير أن فكرة إنشاء قناة بديلة لقناة السويس فكرة ابتزازية أكثر من أي شيء آخر، فالمسار الأول «المقترح للقناة من ميناء إيلات الصهيوني، إلى البحر الميت، ثمّ من هذا الأخير إلى البحر المتوسط ينطوي على تعقيدات فنية لا يمكن التغلب عليها إلا بتكلفة باهظة، لأن انتقال السفن سيتطلب أهوسة للإنزال وأخرى لرفع السفن، ما يجعل تكلفة رسوم مرور السفن غير اقتصادية ولا يمكنها أن تنافس قناة السويس، أما المسار الآخر لحفر قناة من أم الرشراش (إيلات) إلى أشدود على البحر المتوسط، فإن إمكانية تحقيقه أعلى بالمقارنة بالمسار الأول» (ص ٢٦٢).

وفي ختام تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية نجد أن هناك جهداً مميزاً بذله معدو التقرير من أجل إعداد ملحق إحصائي مثمر ومفيد لِكُلّ باحث أو مهتم بالحقل الاقتصادي أو السياسي.

ومن بين الاحصائيات الموجودة في ذلك الملحق إحصائيات دولية تتعلق بالدخل القومي ونصيب الفرد منه في العالم وعرض النفط وحركة أسعاره والحركة المناظرة لمعدل نمو الناتج العالمي والتضخم، وكذلك إحصائيات عربية تتعلق بهيكل الاقتصادات العربية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية وتوزيع الدخل والديون الخارجية وتطور حركة الاستثمارات الداخلة إلى الدول العربية ■